

اللاجئون السوريون في دول جوار سوريا

حقوق منتهكة ومخاطر محتملة
واتفاقيات دولية

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا | كانون الثاني / يناير 2020

المحتويات

عن المركز

مقدمة و تعريف

المنهجية والتحديات

اللاجئون في لبنان: مdahمة للمخيمات, اعتقالات تعسفية, تعذيب ومخاوف من العودة

اللاجئون في تركيا: حملات ترحيل بالجملة ومحاولات كم للأفواه

اللاجئون في الأردن: فقر مدقع ومضايقات من أجل العودة

خاتمة وتوصيات

عن المركز

[مركز توثيق الانتهاكات في سوريا](#) منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، تم تأسيس المركز في نيسان من العام 2011 . يقوم المركز برصد وتوثيق خروقات حقوق الإنسان في سوريا ويساهم بموازة ذلك إلى تعزيز ونشر ثقافة ومفاهيم حقوق الإنسان في سوريا. يقود المركز عدد من النشاطات من داخل سوريا وخارجها، يقارب عددهم ثلاثين ناشطاً وناشطة معظمهم متواجدون على التراب السوري في محافظات ومدن وبلدات سورية مختلفة. حيث يقومون برصد وتوثيق الانتهاكات من جميع أطراف النزاع بغض النظر عن هوية المرتكب أو الضحية مثل أسماء الضحايا والمعتقلين والمفقودين والمخطوفين في سوريا.

مقدمة وتعريف:

منذ بداية النزاع في سوريا لجأ أكثر من خمسة ملايين سوري ونصف إلى دول جوار سوريا هرباً من ويلات الحرب¹، أكثر من 63% منهم في تركيا و16.9% في لبنان و11.9% في الأردن و4.5% في العراق و2.3% في مصر و0.6% في دول شمال إفريقيا². وقد عرفت اتفاقية عام 1951 اللاجئ على أنه "كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد على أساس عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أو رأي سياسي". ولم تقتصر معاناة السوريين على صعوبة تجربة اللجوء بحد ذاتها ولا على محاولات الاندماج مع المجتمعات الجديدة، فقد تعرض العديد منهم في هذه البلدان وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة لانتهاكات مختلفة كسوء المعاملة والاعتقال خارج نطاق القانون والتعذيب والترحيل القسري وغيرها. ومع تنامي الحملات الإعلامية التي تروج لضرورة إعادة السوريين لبلدانهم على أسس غير واقعية بأن مناطق من سوريا قد أصبحت "آمنة نسبياً"، بدأت بعض حكومات البلدان المستضيفة تمارس أساليب للتضييق والضغط على اللاجئين السوريين بغية دفعهم للعودة "الطوعية" إلى بلدهم في محاولة واضحة لتحقيق أي حل سياسي قد ينهي الصراع في سوريا، حتى وإن كان على حساب تطلعات الشعب السوري، دون الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العودة قد تشكل تهديداً حقيقياً لحياتهم وأمنهم وكرامتهم وخاصة في ظل الظروف الراهنة، فضلاً عن نقص الخدمات والبنى التحتية في المناطق التي تعرضت للقصف والهدم. وقد بدأت فعلاً بعض هذه الدول بتنظيم حملات ترحيل إلى سوريا³ تحت مظلة المفوضية السامية وذلك بعد أن أكد فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال المنتدى العالمي الأول للاجئين والذي عقد في جنيف في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2019 على أن عودة اللاجئين إلى بلدانهم يجب أن تكون طوعية وأن العائدين يحتاجون إلى دعم إنساني و يستحقونه.

وقد قام مركز توثيق الانتهاكات في سوريا بتوثيق عدد من الحالات تعرض فيها لاجئون سوريون في دول الجوار لانتهاكات مختلفة أو أفعال عنصرية - سواء من الحكومات أو الشعوب المستضيفة - دفعت بهم لاختيار العودة إلى سوريا رغم كل ما قد تحمله في طياتها من مخاطر⁴

¹ بحسب آخر إحصائية صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفترة بين 1 كانون الثاني 2013 وحتى 12 تشرين الثاني 2018، فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار (تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر) أكثر من خمس ملايين ونصف مليون نسمة.

² أيضاً بحسب إحصائية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

³ بحسب الجمهورية اللبنانية - وزارة الإعلام.

⁴ <https://www.hrw.org/ar/news/2019/10/24/335072>

المنهجية والتحديات

- اعتمد مركز توثيق الانتهاكات في إعداد هذا التقرير على شهادات اللاجئين ضمن مخيمات اللجوء في بلدان جوار سوريا أو ذويهم ممن تعرضوا لانتهاكات أثناء إقامتهم في البلد المضيف، إضافة إلى شهادات سوريين كانوا لاجئين في أحد هذه البلدان وتمت إعادتهم قسراً أو اختاروا العودة طوعاً بسبب ضغوطات معينة قد تعرضوا لها.
- قام المركز برصد الانتهاكات بحق اللاجئين السوريين في كل من لبنان وتركيا والأردن.
- الانتهاكات التي وثقها المركز هي انتهاكات ارتكبتها الأجهزة الأمنية أو من هم بحكمها في البلدان المضيفة.
- لم يتم المركز في هذا التقرير بتوثيق الانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون من قبل بعض أفراد الدول المضيفة - والتي كان لوسائل الإعلام والخطابات السياسية التحريضية كخطاب وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل دور رئيس في إثارتها- كونها لا تمثل إلا نسبة بسيطة من شعوب هذه الدول.
- من أبرز التحديات التي واجهها المركز أثناء إعداد هذا التقرير هي المخاوف الأمنية لدى الشهود من تقديم شهادتهم. وقد شملت هذه المخاوف الخوف من الاعتقال من قبل القوات السورية أو الخوف من الترحيل القسري من قبل الأجهزة الأمنية للدول المضيفة.
- ومن التحديات أيضاً تحفظ بعض الشهود على بعض التفاصيل أو التحفظ على تقديم الشهادة ككل رغبة منهم في إعادة الدخول للبلد الذي تم ترحيلهم منه.

اللاجئون في لبنان: مdahمة للمخيمات، اعتقالات تعسفية، تغذيب ومخاوف من العودة.

لم تقتصر سياسة الضغط التي تتبعها الحكومة اللبنانية على السوريين (والذين يتجاوز عددهم المليون ونصف ويعيش أغلبهم ظروفاً معيشية سيئة في مخيمات اللجوء⁵) على إغلاق محلاتهم ومصادرة مركباتهم بحجة عدم وجود تراخيص رسمية لها ووضع العراقيين أمام تعليم أبنائهم⁶ بل تجاوزت ذلك لتشمل حملات مdahمة واعتقالات وهدم لخيامهم بحجة مخالفتها لمعايير البناء المسموح بها⁷. فبعد هدم منازل السوريين في عرسال⁸ بدأت حملة مdahمة وهدم لخيم اللاجئين في منطقة البقاع، وذلك ضمن العديد من ممارسات أخرى هدفها دفع السوريين إلى الرحيل عن لبنان بغض النظر عن ظروف عودتهم.

وقد قام مركز توثيق الانتهاكات بتوثيق عدة حالات تمت فيها مdahمة خيم اللاجئين واعتقالهم وإساءة معاملتهم وإجبارهم على هدم خيمهم وإعادة بنائها بطريقة لا تقيهم مساواة الشتاء ولا توفر لهم أي

⁵ بحسب دراسة نشرتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن اللاجئين السوريين في كانون الأول 2017، يعيش "58 في المائة من الأسر في فقر مدقع" في لبنان

⁶ <https://www.hrw.org/ar/news/2018/12/13/325210>

⁷ قال بيل فريليك، مدير برنامج حقوق اللاجئين في هيومن رايتس ووتش: "الأمر بالهدم هو واحد من عديد من الإجراءات الأخيرة لزيادة الضغط على اللاجئين السوريين للعودة. يشمل ذلك الاعتقالات الجماعية، والترحيل، وإغلاق المتاجر، ومصادرة أو إتلاف المركبات غير المرخصة، بالإضافة إلى القيود الأخرى القائمة منذ زمن، بما فيها حظر التجول والإخلاء، والحواجز أمام تعليم اللاجئين وحصولهم على الإقامة القانونية وإجازات العمل".

<https://www.hrw.org/ar/news/2019/07/05/331836>

⁸ حسب هيومان رايتس ووتش "3500 عائلة لاجئة في عرسال، بينهم 15 ألف طفل، يفرض عليهم لبنان هدم منازلهم أو جعلها أقل حماية فيما يبدو حملة ضغط على اللاجئين للعودة إلى سوريا"



طفل سوري لاجئ يطل من خيمة أهله في إحدى مخيمات مدينة عرسال اللبنانية
المصدر : (AP Photo/Bilal Hussein)

وقد قام مركز توثيق الانتهاكات بتوثيق عدة حالات تمت فيها مداومة خيم اللاجئين واعتقالهم وإساءة معاملتهم وإجبارهم على هدم خيمهم وإعادة بنائها بطريقة لا تقيهم قساوة الشتاء ولا توفر لهم أي خصوصية.

تصف إحدى اللاجئين⁹ في مخيم السندباد في البقاع اللبناني لمركز توثيق الانتهاكات يوم 25 تموز 2019 قائلة:

كانت الساعة الرابعة صباحاً وكنا نائمين حين دق الباب فاستيقظنا جميعاً. دخلت مجموعة من الجيش اللبناني وطلبوا كافة الأوراق الثبوتية والشخصية، وطلبوا زوجي الذي قام بدوره بإعطائهم الأوراق التي بحوزتنا. أمروه بالخروج مع العلم أنه قام بتحديد أوراق الإقامة، ولكن كان هدفهم أن يقوموا بإهانته. أوقفوه خارجاً مع شباب من المخيم. ثم قاموا بجمعهم في ساحة المخيم وأجبروهم على النظر أرضاً ووضع أيديهم خلف ظهورهم ووجهوا السلاح إليهم.

خرج كل شباب المخيم إلى الساحة وأصبحوا مجموعة كبيرة. وهنا بدأت القصة. دخلت مجموعات الجيش إلى الخيم وبدأوا بهدم الجدران التي بنيناها مسبقاً على ارتفاع ٤ أبحار. أما السقف فهو مكون من أعطية النايلون لحماية الخيمة من الداخل. قاموا بهدم ارتفاع جدارتي بناء وتركوا حرتين فقط، قائلين بأن ارتفاع حائط الخيمة يجب ألا يتجاوز ارتفاعهما، مع العلم أن الجمعية التي أنشأت المخيم عملت على بناء جدران الخيم من الحجر. وبعد أن قاموا بهدم جدران خمس خيم أمرونا بجعل جميع الجدران على الارتفاع ذاته وقالوا بأنهم سيعودون إلى المخيم بعد يومين ليتأكدوا بأن المخيم أصبح حسب طلبهم. بعدها قاموا باعتقال الشباب ومصادرة السيارات والدراجات النارية غير المسجلة في المخيم. ظل معظم الشباب محتجزين من ساعات الصباح حتى منتصف الليل، أما القسم الآخر فعاد في الساعة الثانية مساءً، وبقينا نحن النساء متوترات إلى أن عاد كل شباب المخيم. نعم ارتحنا قليلاً من خوفنا على شبانا عندما عادوا إلينا، ولكن بقي همنا الأكبر هو عملية هدم جدران الخيم. في اليوم التالي قام كل الأهالي بالهدم خشية تكرار الحادثة. وبعد الهدم أصبح داخل الخيم مكشوفاً للمارة بسبب وجود الفراغ بين الغطاء (السقف) والحائط المبنى الذي بات منخفضاً جداً بعملية الهدم، وأصبح بإمكان أي غريب أن يرى ما بداخلها، كما بات بإمكان القطط أن تدخل الخيم بلا رقيب.

كما حذرنا سابقاً، عاد الجيش بعد يومين مصطحباً معه آلية مدرعة، وقام عناصره بالدخول إلى الخيم بعد جمع الشباب والرجال مرة أخرى في الساحة، وقاموا بتوبيخ وشتيم من لم يقوم بهدم حيطان خيمته

⁹ تم التحفظ على الاسم لأسباب أمنية تعنى سلامته وأمنه وخصوصيته

وتضيف:

زرعوا فينا الخوف بتصرفاتهم وأصبحت الخيم غير صالحة للسكن. حاولنا بدورنا التواصل مع جمعيات ومنظمات لتساعدنا، ولم تكن هناك استجابة. وكانت قوات الجيش خلال تلك الفترة تقوم بحملة مماثلة كل يومين للتأكد من عملية الهدم، مع ممارسة نفس الأساليب المذلة والمهينة بحقنا، ما زاد خوف أهالي المخيم فبدؤوا بالعودة إلى سوريا خشية الاعتقال والذل، جميع المخيمات القريبة منا تمت معاملتهم بنفس الطريقة والتفاصيل

وعند سؤالها عن وضع الشبان ممن تقوم قوات الأمن باعتقالهم ردت:

بالنسبة للشباب الذين تم اعتقالهم فقوات الجيش اللبناني تقوم باقتيادهم إلى ثكنة عسكرية بمنطقة ابلح ومن ثم إلى فرع الأمن العسكري وبعدها إلى مخفر شتورا ثم يطلقون سراحهم بعد أن يقوم عناصر الجيش بضربهم وتوجيه الإهانات لهم خلال فترة الاعتقال، وهناك شاب من المخيم تأذت أذنه اليمنى على إثر ضربهم له ففقد حاسة السمع فيها وبعد إطلاق سراحه غادر متوجهاً إلى سوريا.

أيضاً بالنسبة لوضع الخيم، كانت الأحجار التي قمنا ببنائها سابقاً تحميها من الطين والأمطار في فصل الشتاء، أما الآن عند هطول المطر تدخل المياه لداخل الخيمة وتبلل المفروشات وهي من أكبر معاناتنا وخصوصاً أن منطقتنا تهطل فيها الأمطار بكثافة. كما أننا نعاني من البرودة الشديدة في فصل الشتاء والآن أصبحت خيمنا مكشوفة وبتنا عرضة للأمراض بسبب البرد، وخصوصاً الأطفال، عدا عن تشكل العفن داخل الخيم أيضاً.



صورة توضح الرطوبة والتعفن الذي أصاب خيمة الشاهدة وأسرتها بعد هدمها وإعادة بنائها بحسب المواصفات الجديدة

ليست لدي أي مشكلة في نشر هذه المعلومات فهذا هو حالنا نحن اللاجئين في الأراضي اللبنانية. هذا الكلام قد حدث فعلاً، والجيش اللبناني يأتي بشكل دوري ويهين ويضرب الشباب في المخيم الأمر الذي اضطرهم للعودة إلى سوريا، وبعضهم قد سلم نفسه للنظام السوري مفضلين الموت بوطنهم على الذل في المهجر

أما عبد الرحيم، وهو أحد اللاجئين السوريين في لبنان ويعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، فقد أفاد لمركز توثيق الانتهاكات بأن السلطات اللبنانية قد اعتقلته عدة مرات على خلفية نشاطه المناهض لانتهاكات الحكومة اللبنانية لحقوق اللاجئين السوريين وخاصة حملاتهم الساعية لترحيل اللاجئين. وقاموا أخيراً بحجز إقامته ومنعه من السفر ما دفعه إلى الهروب إلى إحدى الدول الأوروبية عبر الممرات الإنسانية حيث طلب اللجوء فيها.

ولم يكن الأمر أفضل بالنسبة للشباب (م،أ)¹⁰ الذي فر من سوريا إلى لبنان مع أمه وأخته خوفاً من الاعتقال لتخلفه عن الخدمة العسكرية، وكون أخوته جميعاً من نشطاء الثورة السورية. وهناك عمل سائماً لحافلة، ولم يسلم خلال إقامته من التهديدات والملاحقة ومحاولات الخطف له ولعائلته من قبل ميليشيات تابعة لحزب الله بسبب أنه "أخ إعلامي". كما تعرض للاعتقال والاستجواب في عدة أفرع أمنية. وفي تموز عام 2017، اعتقلته مخابرات الجيش اللبناني وقضى 11 يوماً تحت التعذيب بحجة تشابه أسمائه، حسب ما أفاد به لمركز توثيق الانتهاكات. بعدها تم إطلاق سراحه بمساعدة محامية قامت والدته بتعيينها للدفاع عنه. وعندما حاول تجديد أوراق إقامته، ختم عليها بالترحيل إلى سوريا فما كان منه إلى أن فر مجدداً إلى تركيا حيث يعاني ولايات الغربة للمرة الثانية لعدم امتلاكه أوراق ثبوتية.

هذا وقد قام مركز توثيق الانتهاكات برصد عدة حالات لتعذيب اللاجئين السوريين في السجون اللبنانية، فتوفيق محمد الغاوي، 23 عاماً، قد دخل بغيوبة نتيجة التعذيب على يد عناصر من الجيش اللبناني الذين اعتقلوه وآخرين معه ضمن عملية أسموها "قض المضاجع" في تموز عام 2017 لينقل بعدها إلى المشفى ويموت. وفي نفس العملية تم اعتقال الشابين أنس حسين الحسيكي وخلدون حلاوة من عرسال وقضيا أيضاً تحت التعذيب على يد الجيش اللبناني.

وتم الحكم مؤخراً على 32 شاباً معتقلاً في السجون اللبنانية بتهمة الانتماء لتنظيمات إرهابية وتمت إحالتهم إلى المحكمة العسكرية الدائمة من قبل قاضي التحقيق العسكري الأول "فادي صوان" بحسب أبو هادي، وهو أحد اللاجئين في لبنان الذين تواصلوا مع مركز توثيق الانتهاكات، فإن الفساد القضائي اللبناني يدفع ثمنه السوريون دون حسيب أو رقيب. فقد تم اعتقاله وأخيه وابنه هادي، مواليد 1994، من المخيم 022 في رحلة بتاريخ 16-06-2016 من قبل الجيش اللبناني واقتادوهم إلى كُتنة ابلح حيث قاموا بإهانتهم وضربهم. وقد تم إطلاق سراح أبي هادي لاحقاً بسبب تدهور حالته الصحية بسبب التعذيب وتم تحويله إلى مشفى "بنين" بينما قاموا بتحويل هادي إلى المحكمة العسكرية في وزارة الدفاع حيث تعرض للضرب قبل أن يمثل أمام القاضي "صوان"، المقرب من حزب الله، الذي تعمد إهانته وأصدر أحكاماً بحقه دون السماح له بالكلام وأمر بتحويله لسجن رومية. وبمساعدة محامية تم تحويل هادي لمحكمة جنايات الأحداث حيث مثل أمام القاضية (رباب كراباج) التي لم تكن أفضل حالاً من القاضي صوان إذ أصدرت بحقه حكماً بالسجن لمدة سبع سنوات. وبالاستعانة بمحامية أخرى، تم رفع القضية إلى محكمة التمييز في بيروت حيث تم تخفيض الحكم إلى ثلاث سنوات. بعد ذلك، تم اعتقال أبي هادي للمرة الثانية فاجتمع بهادي في سجن رومية.

يقول أبو هادي:

”

ثناء وجود 'هادي' في الأمن العام، أوصل لي رسالة مفادها أن القاضية 'عادة عون' قد حكمت عليه وعلى أربعة سوريين آخرين بالترحيل إلى سوريا. وحين قمنا بالمتابعة والسؤال علمنا أنه قد تم تسليم ابني 'هادي' مع سوريين آخرين للأمانة السورية في نقطة المصنع الحدودية بتاريخ 12-10-2019 وهو يوم عطلة رسمية، كي لا نتمكن من توقيف الترحيل

“

¹⁰ تم الحفاظ على الاسم الكامل للشاهد لأسباب أمنية تعنى بسلامته وأمنه وخصوصيته

اللاجئون في تركيا: حملات ترحيل

زادت المطالبات بترحيل السوريين وخاصة بعد فوز المعارضة التركية في انتخابات الإعادة على رئاسة بلدية اسطنبول ما زاد حدة التصرفات المعادية للسوريين والتي تطالب بترحيلهم¹¹ بحجة أن الحكومة تقوم بصرف أموال طائلة عليهم¹² وأنهم ينافسون الشباب التركي على فرص العمل. ولم تنفع الأصوات المناهضة لهذه العنصرية من الشعب التركي نفسه في حماية السوريين من حملات الاعتقال والترحيل الممنهجة التي طالتهم بدءاً من اسطنبول -إذ أهملت الحكومة التركية السوريين غير المسجلين في اسطنبول حتى 20 آب 2019 للعودة إلى ولاياتهم، حيث أصدرت بطاقات الحماية الخاصة بهم وإلا فسيتم ترحيلهم- وليس انتهاءً بهاتاي وأنطاكية وأورفا.

فقد وثق مركز توثيق الانتهاكات عدداً من الحالات التي تمت إعادتها قسراً إلى إدلب حيث تزداد حدة المعارك هناك¹³ ما دفعهم إلى الفرار نحو الأراضي التركية من جديد بالاستعانة بـ"مافيات" تهريب البشر دافعين مبالغ طائلة لقاء ذلك، فنجح بعضهم بالعودة ولقى بعضهم الآخر حتفه محاولاً¹⁴.

فأحمد، على سبيل المثال، هو أحد اللاجئين في تركيا وكان يعمل في إحدى المقاهي في مدينة أورفا. أفاد لمركز توثيق الانتهاكات بما يلي:

”

زارتنا دوريات أكثر من مرة لمكان عملنا في مقهى في مدينة أورفا التركية. آخر مرة أتت دورية أخذت اسم صاحب المقهى واسمي واسم شخص آخر يعمل معي أيضاً ضمن المقهى، وعند سؤالنا عن سبب أخذ أسمائنا أجابونا بأنه في حال حدوث أي مشكلة سنقوم بالتواصل معكم لأخذ شهادتكم.

وبعد ذلك بشهر، أتت دورية مشتركة من جميع القوى الأمنية إلى المقهى وطلبوا صاحبه والعمال الموجودين فيه وطلبوا منا الذهاب معهم لأخذ إفاداتنا حسب ما ادعوا، ثم قاموا بتحويلنا إلى السجن ومنها إلى مخيم قرّة كوبري ومن ثم إلى سجن عنتاب وهناك قاموا بالتحقيق معنا وسألونا عن ذنبنا فأجبنا بأننا لا نعلم شيئاً، وجميع أوراقنا نظامية وليست لدينا أية مشكلة وأنهم قاموا باعتقالنا دون أن نرتكب أية مخالفة، من ثم تم تحويلنا إلى مأمور آخر والذي قام بالتحقيق معنا ثانيةً وأبلغنا بأنه أمامنا خيارين: الأول هو البقاء في السجن مدة سنة كاملة، والثاني هو الخروج إلى سوريا. وعندما حاولنا أن نفهم ما هو الخطأ الذي ارتكبناه، كان الرد بأنه قد تلقى الأمر بذلك، ثم قاموا بتبصيصنا أنا ومعني 11 شخص على أوراق تخص عودتنا إلى سوريا وقاموا بترحيلنا من معبر باب السلامة.

خلال التحقيق معنا وسؤالنا لهم عن سبب الترحيل كان الجواب أننا دخلنا الأراضي التركية عبر طرق غير شرعية، هذا عدا المعاملة السيئة جداً في سجن مدينة عنتاب.

“

¹¹ تصدر هاشتاغ #SuriyelilerDefoluyor (ليغزب السوريون من هنا)، لائحة المواضيع الأكثر تداولاً في "Twitter" في تركيا، بعد فوز مرشح المعارضة أكرم إمام أوغلو برئاسة بلدية إسطنبول الكبرى.

¹² تمثل أحد شعارات الحملة الانتخابية لرئيس بلدية بولو غرب تركيا بقطع وعد للناخبين بإيقاف المساعدات الممنوحة للاجئين السوريين في الولاية في حال فوزه وقد أمر بتنفيذ هذا القرار بعد توليه رئاسة بلدية بولو.

¹³ <https://www.hrw.org/ar/news/2019/10/24/335072>

¹⁴ قام مركز توثيق الانتهاكات بتوثيق (44) شخصاً تم قتلهم برصاص حرس الحدود التركي أثناء محاولتهم الدخول للأراضي التركية بين 9 شباط 2019 و 9 كانون الثاني 2020

أما أبو علي، وهو صحفي وناشط في حقوق الإنسان، فقد تواصل مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير طلباً للمساعدة وذلك بعد أن فر من قوات الأمن التركي الذين كانوا يلاحقونه وأسرته على خلفية نشاطه الصحفي وتقارير استقصائية كان قد قام بها وكان آخرها تقريراً عن تهريب البشر من مطار اسطنبول تجاه أوروبا من قبل مافيات يديرها أشخاص من المخابرات التركية. وحين اكتشفوا أمره بدؤوا بملاحقته وحاولوا خطفه فقدم شكوى للشرطة التركية ولكن أحداً لم ينصفه.

قال أبو علي لمركز توثيق الانتهاكات:

”

بعد التهديدات التي وصلتني من العصاة التركية، أتى الى منزلي شخصان وكانا يحملان أجهزة لاسلكي، أخبروني أنهم يريدون مني بعض المعلومات فقط لا غير 'سؤال وجواب على حد قولهم' فذهبت معهم. سألوني كيف دخلت تركيا، فأخبرتهم بأنني دخلت ككل السوريين فقالوا لي: 'أي تهريب، وهذه هي تهمتك الأولى. وبعدها سألوني عن عملي فأخبرتهم أنني لم أعمل منذ أربعة شهور، ثم سألوني عن الفترة السابقة وأخبرتهم أنني عملت عشرين يوماً ببيع المنظفات، فقالوا: 'هذه التهمة الثانية'. وأنا حتى تلك اللحظة لا أعلم ما القصة، ولكن بعدها اقتادوني إلى الحجز بمركز الأجانب حيث بقيت مدة 24 ساعة ثم إلى إدارة الهجرة التركية المسؤولة عن تسجيل السوريين. وهناك كانت المفاجئة بالنسبة لي حين وجدت شخصين من عصاة تهريب البشر التي كتبت التقرير عنها في اسطنبول. فاقتربوا مني وقالوا لي 'أخبرناك أنك لن تستطيع الإفلات، نحن نستطيع إحضارك من آخر الدنيا وسوف نكتفي الآن بترحيلك'. سألوني أيضاً عن حاسوبي المحمول وهاتفي وعندما قاموا بتفتيش منزلي كانت زوجتي قد أخفتهم في منزل الجيران فأخذوا بقية معداتي مثل الكاميرات والحافظات ولم يرجعوه. ومن ضمن التهم التي وجهوها لي أيضاً أنني أكتب منشورات على الفيسبوك وأعلق على المنشورات وأني لا أقبل بعملية نزع السلاح ولا تعجبنني سياسة تركيا حول الوضع بسوريا وتقاربها من نظام الأسد وروسيا.

“

بعد ذلك طُلب منه التوقيع على أوراق ولكنه رفض ذلك فهددوه بالضرب، وعندما أصر على موقفه

قالوا له:

”

“ إن لم تقم بالتوقيع سنقوم بذلك عنك

أضاف أبو علي:

”

طلبت منهم مهلة 24 ساعة لأودع عائلتي فرفضوا. ولم يسمحوا لي حتى بإجراء مكالمات هاتفية. فما كان أمامي إلا الهروب منهم. فبدؤوا بملاحقتي واعتقلوا عائلتي وهددوها بالترحيل ما لم أسلم نفسي. ما كان مني إلا أن تواصلت مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير ومنظمة مراسلون بلا حدود ورابطة الصحفيين السوريين وأخبرتهم بما حصل. بعدها، ازدادت الضغوط على عائلتي وأخبروها بأنني إن لم أسلم نفسي خلال ثلاثة أيام سيقومون بترحيلها. فذهب وسلمت نفسي وطلبت منهم ألا يرحلوني لادلب لكنهم رفضوا وأخذوني إلى معبر باب الهوى. هنا بدأت رحلة المعاناة للعودة إلى عائلتي في تركيا حيث بقيت على الحدود عشرين يوماً وأنا أقوم بمحاولات متتالية لدخول الأراضي التركية. وفي كل مرة كنت أفشل فيها كان عناصر الجند التركية يقومون بضربي، بل كانوا يضربونني أكثر عندما يعرفون أنني أعمل بمجال الإعلام وأنها ليست محاولتي الأولى لعبور الحدود. كما كانوا يمنعونا من الأكل والشرب ويضعوننا في غرفة من الحجارة ذات أرضية ترابية لا تصلح حتى للحيوانات.

“

نجح أبو علي بدخول تركيا أخيراً بتاريخ 30 تشرين الثاني 2019 بعد أن دفع مبلغ 1400 دولاراً لقاء دخوله وهو الآن مهدد بالترحيل للمرة الثانية ويخشى من ملاحقته وأسرته مجدداً إن علمت المافيات التي كانت تلاحقه سابقاً أنه عاد.

أنهى أبو علي حديثه قائلاً:

”

لم أكن وحدي، فقد كان معي العديد من الأشخاص ممن تم ترحيلهم قسراً بسبب مخالفات بسيطة كأبو أحمد، وهو رجل كبير بالسن من مواليد 1958 وقد تم ترحيله لأنه كان يقود سيارته حاملاً شهادة سورية. كما كان معي شخص آخر اسمه خالد تم ترحيله على خلفية شكوى من جيرانه الأتراك لأن لديه طفل رضيع يبكي بالمنزل مسبباً لهم الإزعاج، وأريد أن أنوه أنني وهؤلاء الأشخاص وغيرهم ممن تم ترحيلهم معي نملك بطاقة الحماية المؤقتة (الكملك)

“

هذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها الصحفيون السوريون لسوء المعاملة في تركيا. فقد أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود رسالة¹⁵ إلى رئيس الوزراء التركي تطالب فيها بالامتناع عن أي مضايقات تجاه الصحفيين السوريين قد تدفع بهم إلى العودة إلى سوريا حيث إما الاعتقال من قبل السلطات السورية أو أن يصبحوا عرضة لانتهاكات فصائل المعارضة المسلحة المختلفة.

اللاجئون في الأردن: فقر مدقع ومضايقات من أجل العودة

يستضيف الأردن نحو حوالي 1.36 مليون لاجئ سوري، منهم 90% خارج المخيمات و10% في مخيمات اللجوء. (654,692 ألف لاجئ سوري مسجلين لدى المفوضية السامية لحقوق اللاجئين حتى تاريخ 5 كانون الثاني 2010). وقد أكد البند الأول في المادة الثانية من مذكرة التفاهم الموقعة بين الأردن والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في 30 تموز 1997 على "وجوب احترام مبدأ عدم طرد أو رد أي لاجئ يطلب اللجوء في المملكة الأردنية الهاشمية بأي صورة إلى الحدود أو الأقاليم حيث تكون حياته أو حريته مهددين بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية".

ومع ذلك فقد تم تسجيل عدة انتهاكات ارتكبتها الأردن تجاه اللاجئين السوريين حيث تم خرق هذا البند بالذات عام 2017 حين تم ترحيل مئات العائلات السورية المسجلين في المفوضية دون بيان لأسباب واضحة، وذلك بحسب تقرير صادر عن هيومن رايتس ووتش¹⁶.

ورغم اختلاف الخطاب الأردني تجاه اللاجئين السوريين عن الخطاب اللبناني العنصري وانخفاض حالات ترحيل السوريين من الأردن إلى الحد الأدنى بعد سيطرة قوات النظام على جنوب سوريا عام 2018، إلا أن هناك مخاوف من المخاطر التي قد يتعرض لها المعادون بعد وصولهم لسوريا وخاصة فيما يتعلق بأمنهم وحريتهم. وقد تمكن مركز توثيق الانتهاكات من توثيق عدة حالات تم ترحيلهم قسراً من مخيمات اللجوء في الأردن، فضلاً عن عدة حالات كانوا قد عادوا طوعاً إلى سوريا عند فتح معبر نصيب الحدودي بين البلدين.

¹⁵ منظمة "مراسلون بلا حدود" تطالب أنقرة بحماية الصحفيين السوريين اللاجئين في تركيا
<https://rsf.org/ar/news/-178>

¹⁶ <https://www.hrw.org/ar/news/2017/10/02/309701>



لاجئون يسكنون في المخيمات
مصدر الصورة : UNHCR/Jordi Matas

من هذه الحالات ابنة أبو حسام¹⁷، وهم عائلة سورية من الريف الغربي لمدينة درعا كانوا قد فروا من ويلات الحرب باتجاه الأردن وأقاموا في مخيم الحديقة. وفي شهر آذار 2018 طلب مدير المخيم من أبو حسام إرسال ابنته الحامل إلى مخيم الزعتري - حيث كانت تقيم مع زوجها وطفلتها قبل أن تحصل على الطلاق ويتم ترحيل طليقها إلى سوريا لتنتقل بعدها وتعيش مع أبيها في مخيم الحديقة - لكي تقوم السلطات بسؤالها بعض الاسئلة. ولكن عند ذهابها إلى الزعتري كما طلب منها، تم ترحيلها مباشرة من منطقة تدعى السرحان بدون تقديم أي أسباب، أو توقيعتها على أية أوراق رسمية، حيث تم ترحيلها بالاتفاق بين مدير المخيم وأحد الضباط، حسب ما أفاد به أبو حسام.

وقد قام أبو حسام بمحاولة الاتصال بموظف المفوضية السامية للاجئين في الزعتري لكي يمنع ترحيل ابنته الحامل والتي تعاني من حالة صحية صعبة، إلا أن موظف المفوضية لم يكن في المخيم حينها، وعندما تمكن أبو حسام من التحدث إليه أخيراً كان ذلك قبل الترحيل بدقائق فقط. و في اليوم التالي تقدم أبو حسام بطلب للعودة الطوعية إلى سوريا للحاق بابنته وتم ذلك على الفور.

ويضاف إلى معاناة اللاجئين في الأردن أن 85% منهم يعيشون تحت خط الفقر - رغم إطلاق خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية لعام 2019، في شهر شباط الماضي- ما ينعكس بشكل مباشر على جميع نواحي حياتهم وحيات أبنائهم ولا سيما على تعليمهم إذ يضطرون في كثير من الأحيان للعمل لتأمين كفاف يومهم عوضاً عن الالتحاق بالمدارس¹⁸.

¹⁷ تحفظ أبو حسام عن ذكر الاسم الصريح لابنته خوفاً على أمنها

¹⁸ <https://www.hrw.org/ar/news/2019/12/16/336958>

خاتمة وتوصيات:

يؤكد مركز توثيق الانتهاكات أن الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين يقع على عاتق جميع الدول المضيفة حتى وإن لم تكن من الأطراف المصادقة على اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين إذ أن هذا المبدأ قد ورد في كل من اتفاقية مناهضة التعذيب، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، بالإضافة إلى المعاهدات الإقليمية ما جعله مبدأً عرفياً في القانون الدولي يجب احترامه من جميع البلدان. وعليه، ينبغي على حكومات هذه البلدان الامتناع عن ممارسة أية ضغوطات قد تدفع باللاجئين إلى مغادرة البلدان التي لجؤوا إليها وعدم تجاهل حقهم بمعرفة شاملة بالظروف المحيطة بعودتهم وبامتلاك معلومات كافية تمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح وخاصة في ظل الشائعات الكثيرة والحملات الإعلامية التي تروج لها بعض القنوات الموالية للنظام السوري في دعوته للسوريين كافة للعودة والمشاركة في عملية "إعادة الإعمار".

كما ويدعو مركز توثيق الانتهاكات المجتمع الدولي وعلى رأسهم المفوضية السامية لتحمل مسؤولياته في متابعة شؤون هؤلاء اللاجئين، سواء أولئك الذين ما زالوا في دول اللجوء أو ممن عادوا إلى سوريا والتحقق من سلامتهم عند العودة. ويؤكد أن على المفوضية السامية توفير مساكن ملائمة للاجئين السوريين تتوافق مع معايير ومواصفات تحددها، وأن تقوم بالإشراف الكامل على هذه المخيمات وتسجيلها كمخيمات رسمية.



مركز توثيق الانتهاكات في سوريا
Violations Documentation Center in Syria

www.vdc-sy.net

لأية ملاحظات أو استفسارات يرجى التواصل معنا على الإيميل:
inquiry@vdc-sy.info

للإطلاع على تقاريرنا السابقة باللغة العربية
[/http://vdc-sy.net/category/reports_ar/monthly_reports_ar](http://vdc-sy.net/category/reports_ar/monthly_reports_ar)

للإطلاع على تقاريرنا السابقة باللغة الانكليزية
[/http://vdc-sy.net/category/reports/monthly_reports](http://vdc-sy.net/category/reports/monthly_reports)